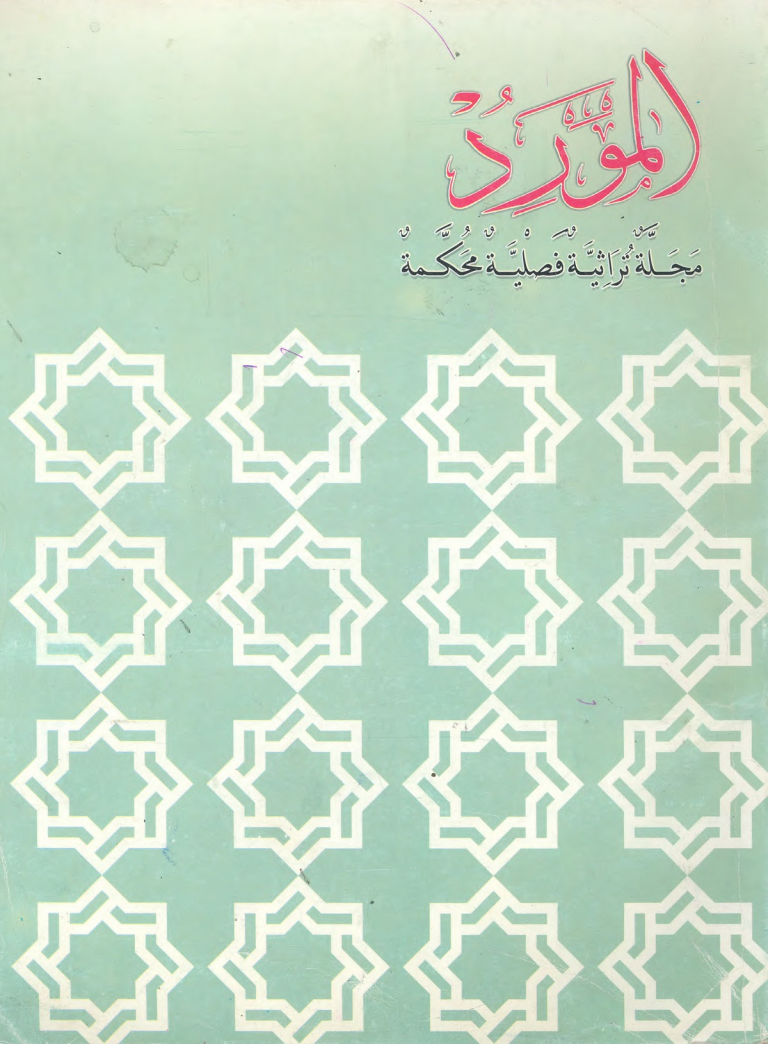
المورد
مجلة تراثية فصلية محكمة

نحو الأغاني - ١٧

بقلم الدكتور

علي جواد الطاهر

استاذ النقد الادبي في كلية الآداب
جامعة بغداد

(١)

كتاب الاغاني لابي الفرج لاصبهاني مصدر مهم جدا للادب والتاريخ والحضارة ... والاغاني ـ ولا نطيل • طبعته بولاق في عشرين جزءا سنة ١٢٨٥ وجمع رودولف برونو مادة الجزء الحادي والعشرين وطبعه بليدن سنة ١٨٨٨ ، ووضع جويدي فهرسا لمجموع الاجزاء سنة ١٨٩٥ ... وأعيد طبع الاجزاء والفهرس ...

ومع هذا ، فلا يمكن القول ان الاغاني قد لقي العناية التي تجدر به من التحقيق والاخراج •

(٢)

وكان الطبيعي أن تأخذ دار الكتب المصرية على عاتقها العناية به ، ولكنها لم تعن وان أخرجت غيره وغيره • فماذا تنتظر ومخطوطاتها وافرة وعلماؤها معدودون ومالها غير قليل ؟

تنتظر المعجزة •

وقعت هذه المعجزة في يوم الثلاثاء لخمس خلون من شوال سنة ١٣٤٣ للهجرة •

وكيف كان ذلك ؟ •

كان أن نبه الدار على المكرمة رجل يعرف الفضل ويغار على اللغة حتى صار أقصى أمانيه أن يحقق الاغاني سالما من العيب والعوج لأن «أحاديثه شيقة وأسلوبه السهل الممتنع • فالمتأدب يقرؤه للدرس والمتعلل يقرؤه فيلتذ وتصح لغته » •

وشفع الرجل اقتراحه الذي رفعه الى مدير الدار بما يمكن أن يجعل التنفيذ أكيدا ، والمفعول سريعا ...:

« فان اقتنعتم برأيي الذي أدليت ونفعه الذي أملت ، أمرتم من عندكم من المصححين بمراجعته وتصحيحه وضبطه وتفسير مغلقه كاملا كما وضعه مصنفه من غير حذف ولا ابدال ، وأنا المتكفل بنفقة الطبع ... »

واجتمع المجلس الأعلى برئاسة وزير المعارف علي ماهر فرحب بالفكرة وشكر الرجل الفاضل ووعده بالمباشرة القريبة •

أما اسم الرجل ـ وقد فاتني أن أذكره ـ فهو : السيد علي راتب •

(٣)

كان ذلك سنة ١٩٢٥ •

ونحن الآن في سنة ١٩٧٠ •

فاذا طرحنا الرقم الأول من الرقم الثاني كان الحاصل ٤٥ سنة •

أجل ، ٤٥ سنة ولم ينجز المشروع مع وفرة كل العناصر اللازمة للنجاح • ولا تقولوا لماذا ؟ لأننا لا ندري • وكان أقل ما يمكن فعله من أجل انجازه أن يشترك فيه عدد كبير من العلماء وألا يقتصر في ذلك على قطر دون قطر • وأتطوع فأذكر ــ فيمن يذكر ــ اسم المرحوم العلامة مصطفى جواد وهو القدير فماذا لو كلف بأن يحقق اكثر من جزء مع تعضيد التكليف بمستلزماته المادية والمعنوية !

٤٥ سنة مرت ، وكل الذي فعلته الدار ــ وهي على ما هي عليه من امكانات أن طبعت ستة عشر جزء فقط ، وبقي عليها أن تحقق وتطبع الاجزاء الباقية التي قد تكون اربعة ، وقد تكون خمسة أو ستة تليها الفهارس في جزءين أو ثلاثة أو أربعة •

التحقيق جيد •

والكتاب مهم •

فأقبل الناس على اقتنائه وباتت أجزاؤه الاولى من الندرة في حكم الكبريت الاحمر، وارتفع ثمن ما يمكن أن يوجد منها مصادفة أضعافا مضاعفة أضعافا •

(٤)

ولا يمكن أن يخفى الأمر على دور النشر التجارية ••• وهكذا كان • وكان مما كان أن ابتكرت احدى دور النشر طريقة لترويج ما تطبع وربط مصير القاريء بمصيرها ــ ولأمر ما اختارت الاغاني •

وبدأت تصدره على كراريس ، يبدو سعر الواحدة منها زهيدا اذا قيس الى عظمة الكتاب •

حدث ذلك عام ١٩٥٤ ، اذ أصدرت دار الفكر ــ دار مكتبة الحياة ما أسمته الجزء الاول من المجلد الاول : ٩٥ صفحة بـ ١٠٠ غ • ل أو ما يعادلها وقالت على الغلاف الاخير من الكراسة : « كتاب غني عن التعريف ••• وكان خير كتاب تغنت باقتنائه أعظم المكتبات •• وأصبح من الصعب الحصول عليه لطلاب العلم والادب ••• فلهذه الاسباب وغيرها عمدت دار الفكر ــ دار مكتبة الحياة في بيروت أن تزيد في الزاوية العربية ركيزة جديدة بحلة جديدة •••

ان الركيزة ليست ركيزة

والحلة ليست جديدة

ولم يتهيأ للكتاب أي نوع من التحقيق العلمي المطلوب •••

ومضت دار الفكر تتابع كراريسها ، ولم تبخل أن تكتب عليها أحيانا : « أشرف على ضبطه وتصحيحه لجنة من الادباء والمدرسين » •

أية لجنة هذه ؟

وأي ضبط وتصحيح ؟

وأي ••• وأي ؟

تقرأ في آخر الكتاب ان لجنة الادباء والمدرسين كانت باشراف ابراهيم حمدان (مجاز في الآداب) • فمن ابراهيم حمدان ؟ أجائز هذا في ضبط كتاب كالاغاني ؟ وتصحيح كتاب كالاغاني ؟ ثم أين التصحيح ؟ وأين الضبط ؟!

وتقرأ في هذا الجزء الاخير نفسه : « نكتفي في ختام أقسام كل مجلد بدرج فهرست موضوعاته « على ان تصدر الفهارس العامة في اقسام مختلفة ليرجع اليها من يرغب فيها » وتقول : أنا ارغب فيها ، فأين هي ؟

لم يسأل أحد

ولم يحتج أحد !

واذ نجح مشروع دار الفكر ، اصبح الكتاب

محل منافسة ومجال مضاربة ، ونزلت الى الميدان دار أخرى هي دار الثقافة ، وأعلنت عن اشياء كثيرة ، وعن لجنة من العلماء على رأسها الشيخ عبدالله العلايلي ... وما أسرع أن تبخرت اللجنة ولم يعد للعلايلي ذكر . ولكن دار الثقافة طبعت الاغاني ، وأعادت طبعه ثم أعادته وفيه من الخطأ الكثير الكثير ، ولا يمكن أن يعد الطبع علميا ولا أن يعد التحقيق تحقيقا .

(٥)

وصحا العالم العربي على ناقوس جديد هو تصوير المطبوع بالأوفست ورأت القاهرة أن هذه عملية سهلة نافعة فأفستت ما أفستت . ولابد أن تتذكر الأغاني .

ولكن كيف تصوره قبل أن يكمل ؟

كان المعقول جداً أن تسرع في اخراج الأجزاء الباقية وتزيد في عدد نسخها وتبيعها بسعر مناسب ، وتسرع في أثناء ذلك باعادة تصوير الأجزاء السابقة ، ولكن هذا لم يحدث ، والذي حدث أن أسرعت وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر الى الستة عشر جزءاً تصورها ، ووكلت الى الوزير أن يكتب مقدمة فكتب مقدمة ـ رائعة حقا ـ في بيان أهمية العناية بالتراث القومي : « إن الامم العظيمة لا ترضى ، ولا تستطيع ان تنسلخ من تاريخها ... ونهضتها الحاضرة التي انبثقت في جميع ميادين الحياة منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تتنكر لماضي امتنا العربية » ـ المحرم ١٣٨٣هـ/يونيه (حزيران) ١٩٦٣ .

ثم أذاعت المؤسسة المصرية للتأليف ... بيانا جاء فيه : « .... كان آخر ما أخرجه (القسم الأدبي ـ بدار الكتب المصرية) الجزء السادس عشر وفق تجزئته ... وكان الظن أن ثمة مخطوطات اخرى من هذا الكتاب لم تستقص، فتلبث العمل في الكتاب الى ان تستكمل ، وحين استكملت أضاف بعضها جديداً الى الكتاب ... وكان لابد من تخطيط شامل عاجل ، يضمن لهذه الموسوعة الأدبية التمام ويوفر أجزاءها للقاريء بعد أن فقد أكثرها ، لتتكامل من هذا وذاك أجزاء الكتاب وتصبح سهلة المنال في أيدي القراء في وقت قريب ...

... وفي ضوء هذا كله انتهى رأي المؤسسة الى :

١ ـ أن تصور الأجزاء المطبوعة التي لم تدخل عليها المخطوطات الجديدة تعديلاً .

٢ ـ أن تعدل الأجزاء التي تدخل عليها المخطوطات جديداً ، ومن حسن الحظ أن هذا لن يقع الا في الجزء السابع الذي ستضم اليه ترجمتا حارثة بن بدر ومنظور بن زبان .

٣ ـ ان تحقق الأجزاء التي لم تحقق بعد . ثم تقوم بتصويرها بعد طبعها لتخرج متسقة مع الكتاب كله .

٤ ـ أن تضم فهارس الأجزاء المطبوعة الى فهارس الأجزاء التي لم تطبع بعد ، لتكون كلها فهرساً عاماً يوفر على القراء مشقات كثيرة .

٥ ـ أن يضاف الى لقسم الأخير الذي ينتظم الفهارس جداول بالأخطاء والاستدراكات في الأجزاء التي سبق طبعها ، وذلك في ضوء النسخ الخطية الجديدة وإعادة النظر في الكتاب .

ولعل المؤسسة بهذا تكون قد حققت حلماً وقربت أملاً والله ولي لتوفيق » .

وكلام المؤسسة هذا معقول ، منطقي جدير بالاحترام ، أهل للثقة . ولكي تؤيد وزارة الثقافة والارشاد صحة زعمها كتبت على كل جزء من الأجزاء الستة عشر ان هذه الطبعة « طبعة كاملة الأجزاء معها فهرس جامع وتصويبات واستدراكات » .

وهكذا أقبل الناس ـ وجلهم لا يستغني عن الدينار والدينارين في تقويم أود بيته ـ يقتنون الاغاني المصور : ستة عشر جزءاً بمبلغ يبدو زهيداً للمعجب بالكتاب : خمسة دنانير (تزيد حيناً وتنقص) .

ولابأس . إن المرء يقتني هذه الأجزاء باختيار مشروط أو بثقة مطلقة وضعها في عنق المؤسسة المصرية . انه يقتني الآن الستةعشر جزءاً المصورة بهذا المبلغ ويدخر ـ منذ الآن ـ مبلغاً يقتني به « الوعد » الذي قطعته المؤسسة وهي ترعى التراث وتعتمده أساساً في النهضة القومية .

ومضى على ١٩٦٣ عام ... وعام ... وخمسة ، وهو يسمع الكثير ويسأل ولا يجد جواباً قاطعاً ... سيصدر الجزء ١٧ ويصور عنه جزء مصور للذي اشترى النسخة المؤفستة . ستصدر الأجزاء الباقية دفعة واحدة وتصدر معها صور للأجزاء مؤفستة كما وعدت المؤسسة ثم تصدر الفهارس . إن كل شيء قد تم وصدر في القاهرة . والمحبون في انتظار على أحر من الجمر حتى كان ما كان من النكسة في أحلامهم والهزيمة في آمالهم ـ ولا تسل كيف كان ؟

(٦)

كان ... أن سمعنا أن الجزء ١٧ قد صدر ولكنا سمعنا أنه لا يباع إلا بشرط أن يشتري معه المشتري نسخة من الجزء الأول . ولم يكن هذا السماع سماعا فقط ، ولكن المنطق تدخل فرفع الشرط الغريب ... وبقي أن جاءنا الجزء ١٧ بثمانين قرشاً . ولم يقف الأمر عند ذاك وانما جاء دون ان يحمل الى الذين اشتروا الستة عشر جزءاً مؤفستة ما يطمئنهم الى أن نسخة مؤفستة (خالية من الفهارس) ستكون قريباً بين أيديهم ... وقد مضى الوقت اللازم لمثل هذا الخبر دون أن يذاع. ولم يقف الأمر عند ذاك لأن مقدمة الجزء ١٧ تنطوي على تهديد صريح لاصحاب الستة عشر جزءاً دبجته يراعة محمد أبو الفضل ابراهيم ـ المشرف على لجنة نشر كتاب الأغاني ـ فقد قال ـ وهو يتحدث عن الجزء ١٧ : « قام الاستاذ ... باعادة تحقيقه على النسخ الخطية للأجزاء السابقة وغيرها من النسخ التي لم تكن متوفرة أمام السادة المحققين » ويشمل هذا الكلام الأجزاء الباقية من الكتاب .

وزادت الخيبة عندما قال السيد المشرف : « أما الأجزاء الستة عشر الأولى من الكتاب فان اللجنة ماضية في مقابلة كل جزء منها على النسخ الخطية التي لم يرجع اليها السادة محققو دار الكتب بالاضافة الى النسخ التي رجعوا اليها من قبل ، واجراء ما تقتضيه هذه المقابلات من الاضافة الى النص والتعديل في التعليقات ... وسيصدر الجزء الأول قريباً ... » .

وليس في كلام السيد المشرف أية اشارة الى البيان الأول أو الى ما يمكن ان يصيب أهل الستة عشر جزءاً من غبن .

وليكن ، فليست المسألة مسألة المال قدر ما هي مسألة التحقيق ، ويهمنا جداً ان يخرج الكتاب على أحسن ما يكون ، ولكننا نسأل :

١ ـ لم أصدرت المؤسسة ذلك البيان ...؟

٢ ـ لم كتبت على كل جزء من الاجزاء الستة عشر : « طبعة كاملة الاجزاء ... الخ » ؟

٣ ـ لِمَ لم تنفذ وعدها وهو ممكن ؟؟؟

لو كانت « المؤسسة » داراً تجارية لما تألم القاريء كثيراً لأن المسألة تصبح مسألة سوق ومغالبة ومضاربة واحتيال ، ولكن المؤسسة : هيئة علمية رسمية في نظام اشتراكي .

إننا نرجو من المؤسسة أن تفي بوعدها لأهل الستة عشر جزءاً فتخرج لهم صوراً بالاوفست للجزء السابع عشر وما بعده .

(٧)

وليسمح لنا السيد المشرف أن نلقي نظرة خاطفة على الجزء ١٧ . وإذ نبدأ بالمقدمة نراه يقول : « ... قد شرع في تحقيق هذا الجزء بتكليف من الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر المرحوم الأستاذ « السباعي بيومي » وحال مرضه ثم وفاته ــ رحمه الله ــ دون اتمامه فقام الأستاذ « محمد علي البجاوي باعادة تحقيقه على النسخ الخطية للأجزاء السابقة وغيرها من النسخ التي لم تكن أمام السادة المحققين وبيان هذه النسخ مذكور في مقدمة الجزء الأول من هذه الطبعة » .

وكلام السيد المشرف في شطر منه صحيح جداً لان الجزء الاول من التحقيق الاول قد وصف النسخ التي اعتمدها التحقيق وذكر رمزاً لكل منها ، وهذا هو المعقول الصحيح ، ولكننا كنا نود أن يذكر لنا السيد المشرف وصفاً للنسخ الجديدة التي اعتمدت في تحقيق الجزء السابع عشر ولم تكن أمام السادة محققي الستة عشر جزءاً . ما هي ؟ ما شأنها ؟ أين حصلوا عليها ؟ بم رمزوا اليها ؟؟ وقد بحثنا وبحثنا فلم نجد شيئاً مما وددنا أن يكون . وليست المسألة مسألة ود وانما هي قواعد عالمية في التحقيق العلمي السليم ثم هي مسألة إدخال الاطمئنان الى قلب القاريء بصحة ما يروى عن هذه النسخ الجديدة وانها جديدة فعلاً حوتها دار الكتب المصرية بعد عام ١٩٦٣ ألذي كتب فيه البيان التاريخي ، وانها أضافت الكثير الكثير ــ ولابأس من صور لصفحات منها كما هو المألوف في مغارب الارض ومشارقها ــ ولم لا ؟[١] .

إنك تجيل الطرف في هوامش صفحات الجزء ١٧ فلا ترى رمزاً جديداً غير الرموز التي رأيتها في الأجزاء السابقة . وقد تكون « ما » جديدة ، ولكنها ــ إن كانت ــ ليست بذات بال، فقد وردت حوالي سبع مرات ما بين الصفحات ٢١٣ ــ ٢٦٠ وكان اكثرها بشأن « زيد الخيل » . ومع هذا ، فان السيد المحقق لم يقل لنا شيئاً عن « ما » هذه .

أتسوغ هذه الـ « ما » المسكينة للسيد المشرف أن يقول في مقدمته ما يقول ؟ أم إنه يظن قراءه على غير ما هم عليه .

(٨)

أرجو من المؤسسة ــ مرة اخرى ــ أن تفي بوعدها لأصحاب الأجزاء الستة عشر وأن ترأف بهم من تهديدات السيد المشرف[٢].

---

(١) ثم صدر الجزء الاول من الطبعة الجديدة فما وجدنا فيه الضالة المنشودة كما يجب .

(٢) انشأ كاتب هذه الكلمة مقالين بعدها ، الاول عن الجزء الثامن عشر من الاغاني ، والثاني عن الجزء الاول من الطبعة الجديدة نشرته مجلة « الاديب » البيروتية افتتاحية لعددها الصادر في مايو (مايس) ١٩٧١ بعنوان « فضيحة تحقيق الاغاني » .